



## سنّ دستور حديث لاسكتلندا المستقلة

BUILDING A NEW  
SCOTLAND

### ملخص

#### مقدمة

تنصّ هذه الورقة الرابعة في سلسلة "بناء اسكتلندا جديدة" على ما يلي:

- كيف يمكن لشعب اسكتلندا صياغة طريقة عمل لدولة حديثة الاستقلال
- ما مدى تغيير الاستقلال لمكمن القوة تغييرًا جذريًا، من خلال استبدال سيادة وستمنستر بسيادة الشعب الذي يعيش في اسكتلندا
- طريقة وضع الحقوق والمساواة في صميم الدستور المكتوب، سواء عن طريق حماية الحق في الإضراب ومنح الاعتراف الدستوري بهيئة الخدمات الصحية الوطنية في اسكتلندا
- كيف يمكن للشعب الاسكتلندي وبرلمانه المنتخب وضع دستور مكتوب دائم، ويمنح اسكتلندا دستورًا جاهزًا لمواجهة تحديات المستقبل

يوفر [المنشور الكامل](#) مزيدًا من التفاصيل عن هذه المقترحات، وتحليلًا للأدلة التي تسترشد بها، بالإضافة إلى إشارات إلى المصادر.

#### سبب حاجة اسكتلندا إلى دستور مكتوب

يشكل الدستور مجموعة من القواعد التي توجه طريقة عمل الدولة. يشمل ذلك ما يلي:

- المبادئ التي تحدد الطريقة التي يجب حكم البلاد بها
- ماهية المؤسسات التي سيتم إنشاؤها في الدولة (مثل: البرلمان والحكومة والمحاكم) وطبيعة العلاقات بينها
- كيف تدير تلك المؤسسات السلطات
- الحقوق الرئيسية، وفي أفضل الحالات، سبل حماية المساواة للشعب في البلاد

على عكس معظم البلدان، لا توجد لدى المملكة المتحدة وثيقة دستورية واحدة، وإنما لديها مجموعة من القوانين والاتفاقيات والسوابق القضائية وأحكام المحاكم. ويدعم مفهوم "السيادة البرلمانية في وستمنستر"، إذ تقع السلطة النهائية على عاتق "التاج في البرلمان"، دستور المملكة المتحدة.

يتمثل تأثير السيادة البرلمانية في المملكة المتحدة في قدرة ويستمنستر، في أي وقت، وبأغلبية بسيطة في كل من مجلسي البرلمان، على تغيير سلطات البرلمان أو الحكومة الاسكتلندية. يمكن أن ينقض برلمان ويستمنستر القوانين التي يضعها البرلمان الاسكتلندي في اسكتلندا، وينتخبها الشعب الاسكتلندي. في واقع الأمر، يمكن لبرلمان ويستمنستر أن ينقض حتى نقل السلطة نفسه، الذي يمكن أن يمرر قانوناً لإلغاء قانون اسكتلندا وإلغاء البرلمان الاسكتلندي.

سيكون الاستقلال فرصة للشعب الاسكتلندي لوضع دستور دائم وحديث ومكتوب لاسكتلندا.

ستؤسس وثيقة مكتوبة واحدة إطار عمل اسكتلندا باعتبارها دولة ديمقراطية حديثة. وستحدد حقوق الشعب ويحميها.

تلتزم الحكومة الاسكتلندية بتوسيع نطاق حقوق الإنسان وضمانات المساواة للشعب الاسكتلندي وحمايتها. مع ذلك، إن قدرتها على القيام بذلك مُقيدة بتسوية نقل السلطة. سيساعد الاستقلال اسكتلندا في تأمين الحقوق وترسيخ مزيد من المساواة من خلال وضعها في صميم دستورها.

من شأن دستور اسكتلندا المستقلة أن يشكّل نهاية سيادة ويستمنستر البرلمانية في اسكتلندا.

## طريقة سنّ دستور حديث

تعتقد الحكومة الاسكتلندية أن دستور اسكتلندا المستقلة يجب أن يقوم على أساس سيادة الشعب وأن يعكس قيم اسكتلندا باعتبارها دولة أوروبية حديثة وديمقراطية.

لتحقيق ذلك، تقترح الحكومة الاسكتلندية:



- دستوراً مؤقتاً يدخل حيز التنفيذ في يوم الاستقلال
- دستوراً دائماً يضعه الشعب من خلال اتفاقية دستورية يفرضها القانون
- استفتاء لتمكين الشعب الاسكتلندي من تقرير الدستور الدائم

## دستور مؤقت

سيُسنّ دستور اسكتلندا المؤقت من خلال عقد المشاورات والمحادثات مع الشعب الاسكتلندي وسيقوم على الأسس القوية للحكومة القائمة بالفعل. سيصبح ساري المفعول في اليوم الذي تصبح فيه اسكتلندا دولة مستقلة، الأمر الذي يمنحها الاستقرار والوضوح في أثناء وضع دستور دائم.

سيصف الدستور المؤقت نوع الدولة التي ستبدو عليها اسكتلندا؛ فنكون عند نقطة الاستقلال دولة ذات حكم ملكي دستوري وذات ديمقراطية برلمانية. سيرسّخ سيادة الشعب ويحدد المؤسسات الرئيسية للدولة، فضلاً عن عملياتها الديمقراطية وهيئاتها التنظيمية والرقابية المستقلة. من شأن ذلك أن يضمن خضوع مؤسسات مثل الحكومة الاسكتلندية والبرلمان الاسكتلندي للمساءلة أمام الشعب. سيتمنح اعترافاً دستورياً بهيئة الخدمات الصحية الوطنية في اسكتلندا. وتقترح الحكومة الاسكتلندية أيضاً أن يلقي سنّ دستور مؤقت لاسكتلندا واجباً على عاتق الحكومة الاسكتلندية بعد الاستقلال لمواصلة نزع السلاح النووي.

سيدمج الدستور المؤقت حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأطفال والنساء والأقليات العرقية وذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين، والحق في التمتع ببيئة صحية. وسيضمن الدستور المؤقت الحق في الوصول إلى نظام رعاية صحية مجاني عند الحاجة، وحماية حقوق العمال، بما يشمل الحق في الإضراب. كما سيدرج ضمانات المساواة ويتضمن واجب تعزيز تكافؤ الفرص للجميع.

بالتزامن مع الاستقلال، ستشمل هذه الحقوق كلاً من القضايا التي تم تفويضها في الوقت الحالي وتلك المحفوظة. تشمل المجالات التي تم تفويضها تلك التي يتمتع فيها البرلمان الاسكتلندي بسلطة سنّ القوانين، مثل الصحة والعدالة؛ وتشمل المسائل المحفوظة في الوقت الحالي التي يتمتع فيها برلمان ويستمنستر بسلطة سنّ القوانين، بما يشمل الشؤون الخارجية

وقانون العمل والهجرة. في ظل الاستقلال، يمكن إلغاء أي قوانين تتعارض مع هذه الحقوق على مستوى المجالات المحفوظة.

من شأن الدستور المؤقت أيضاً أن يفرض على البرلمان الاسكتلندي واجب إبرام اتفاقية دستورية، بعد الاستقلال، لصياغة دستور دائم مكتوب لاسكتلندا.

## دستور دائم

تشكل صياغة الدستور الدائم مسعى وطنياً مشتركاً. إنها تمثل عملية شاملة وواسعة النطاق تصل إلى جميع أفراد الشعب الاسكتلندي. يجب تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري لاسكتلندا من جميع أنحاء اسكتلندا، بما يضمن مشاركة مجموعة كبيرة من الأفراد والمجتمعات والمنظمات، بما يشمل الخبراء وممثلي شتى الطوائف على مستوى المجتمع، في المسعى الوطني المشترك لوضع دستور.

سيكون على المؤتمر الدستوري تقديم دستوره الدائم إلى البرلمان الاسكتلندي، مع الإقرار بأن أي دستور حديث ينبغي أن يكون سليماً من الناحيتين الديمقراطية والقانونية.

سينظر البرلمان الاسكتلندي في مسودة الدستور الدائم، وي طرحها بعد ذلك على الشعب الاسكتلندي للمصادقة عليه في استفتاء. في حالة الموافقة عليه، سيصبح دستور اسكتلندا الدائم المكتوب.

من وجهة نظر الحكومة الاسكتلندية، يجب أن يكون الدستور الدائم وثيقة حية، وقادراً على التطور مع مرور الوقت من أجل الحفاظ على الصلة. مع ذلك، يجب أن يتضمن أيضاً ضمانات دستورية لا يمكن تغييرها من طرف حكومة ذات أغلبية برلمانية بسيطة، لكن يمكن تعديلها عند الضرورة.

سيكون الدستور الدائم هو الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ جميع الأنشطة البرلمانية والحكومية في اسكتلندا المستقلة.

## حماية الحقوق والمساواة

تلتزم الحكومة الاسكتلندية بتعزيز ثقافة قوية لحقوق الإنسان في اسكتلندا، بما يضمن التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان الدستورية وأوجه حماية المساواة، ورصدها والإبلاغ عنها، وإتاحة سبل الإنصاف التي يمكن الوصول إليها.

تري الحكومة الاسكتلندية نفسها ملزمة بنفس المعاهدات الدولية وتتحمل، كنقطة انطلاق، الالتزامات الدولية نفسها إزاء حقوق الإنسان التي تتحملها المملكة المتحدة في وقت الاستقلال. وسيمنح الاستقلال اسكتلندا الفرصة أيضاً للنظر في التصديق على مزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

## خاتمة

سيسمح الاستقلال للشعب الاسكتلندي بسنّ دستور يحدد طريقة عمل البلاد.

سيمكّننا الدستور الجديد من وضع الحقوق والمساواة في صميم ديمقراطية اسكتلندا.

حقوق التأليف والنشر © لعام 2023 محفوظة للحكومة الاسكتلندية

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 5-018-83521-1-978

نشرته الحكومة الاسكتلندية في يونيو 2023